

المحضر النهائي للجلسة العامة الثامنة والسبعين بعد الأربعمائة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ، ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٨ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسي : السيد فيسبر لوييس (اندونيسيا)

الرئيسي (الكلمة بالانكليزية): أعلن إفتتاح الجلسة العامة ٤٧٨

لمؤتمر نزع السلاح .

وفي البداية ، أود أن أرحب ترحيبا حارا ، بالنيابة عن المؤتمر بالسفير ويليام بيرنز ، مدير وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي سيلقي كلمة أمام المؤتمر اليوم . كما أود أن أشكره للاهتمام الذي يبديه بأعمال المؤتمر ، وإنني لواثق أن الأعضاء سيتابعون بيانه باهتمام خاص .

ويبدأ المؤتمر اليوم ، وفقا لبرنامج عمله ، النظر في البند ٨ من جدول الأعمال ، "البرنامج الشامل لنزع السلاح" . بيد أنه يجوز لأي عضو ، وفقا للمادة ٣٠ من النظام الداخلي ، أن يطرح ، إذا رغب في ذلك ، أي مسألة تتعلق بأعمال المؤتمر .

ولدي على قائمة المتحدثين اليوم ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية ، وجمهورية كوريا ، وبلغاريا . وأعطي الكلمة الآن لممثل الولايات المتحدة الأمريكية ، السفير ويليام بيرنز ، مدير وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح .

السيد بيرنز (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية):

يسرني أن أكون هنا اليوم مع وفد الولايات المتحدة لإلقاء كلمة أمام مؤتمر نزع السلاح . ولقد قضيت وقتا طويلا في جنيف أعمل في قضايا نزع السلاح . بيد أن مجهوداتي كانت مكرسة أساسا للمفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بشأن المحادثات في ميدان نزع السلاح النووي وفي الفضاء كما أنها مكرسة هذا الأسبوع للمؤتمر الثالث لاستعراض معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية المعقود بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي . وبصفتي مديرا لوكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الولايات المتحدة ، أتابع أعمال هذا المؤتمر باهتمام بالغ ، خاصة وأنه يوجد في قاعة المؤتمر اليوم أصدقاء وزملاء كثيرون أشاطرهم نفس الأهداف . وأنتهز هذه الفرصة لإلقاء كلمة أمام هذا الجمع الموقر والمشاركة مباشرة فيما يبذله من جهود .

ودعوني أبدأ يا سيادة الرئيس بتهنئتكم بالنيابة عن وفد الولايات المتحدة لكفاءتكم في مباشرة واجبات الرئاسة لهذا المؤتمر خلال شهر آب/أغسطس . فاندونيسيا دولة صديقة للولايات المتحدة منذ زمن بعيد ، ويعكس اشتراك وفد بلدكم في أعمال هذه الهيئة جنبا إلى جنب مع وفد بلدنا تفانينا المشترك في البحث عن أسلوب لتعزيز الأمن الدولي عن طريق آلية اتفاقات تحديد الأسلحة ونزع السلاح . وأود أيضا أن أودع السفير تيجا من الهند الذي تمتع وفدنا معه بعلاقة عمل ممتازة أثناء توليه رئاسة وفد الهند . فله أطيب التمنيات . ويرحب وفد الولايات المتحدة أيضا ترحيبا حارا بالسفير استفان فارغا من هنغاريا ، ويتطلع وفدنا إلى الاضطلاع بعمل وثيق معه ومع زملائه .

لقد وقعت أحداث كثيرة في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح منذ توليت منصب المدير أي منذ خمسة أشهر تقريباً . فحدثت أنشطة على الأصعدة الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف . ويسعدني أن أقول أن هذه الأنشطة كانت إيجابية إجمالاً . وفي رأينا أن المراقب المحايد سيستنتج حتماً أن الأحداث قد عززت هدفنا الأساسي وهو توفير مستقبل أكثر أمناً واستقراراً للمجتمع العالمي . ولم يحدث بالطبع هذا التقدم في المجالات المختلفة بين ليلة وضحاها . والسجل ليس إيجابياً بالكامل . وهناك الكثير مما ينبغي عمله . ويواجه العالم يوميا منازعات مسلحة فعلية ومحتملة كما أنه يواجه احتمال انتشار الأسلحة النووية والكيميائية ؛ ولقد لاحظنا انتشار تكنولوجيا القذائف النووية والتسليحية الخطيرة والتي تدعو إلى عدم الاستقرار ، وشاهدنا تكرار استخدام الأسلحة الكيميائية تحديداً لقاعدة من أقدم قواعد القانون الدولي . وعلى ذلك ، وبينما يشجعنا التقدم الذي شاهدناه مؤخراً ، فإن المهام التي لا تزال قائمة ملحة جداً لتتيح الوقت الكافي لتبادل التهاني ، وواجبنا يقتضي أن نواصل العمل الذي بدأناه . وتعترف حكومتي بهذا ، ولن نتوقف عند ما أحرزناه من نجاح في الماضي .

وفي مجال تحديد الأسلحة ثنائياً ، أصبحت معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى التي تعرض لأول مرة في التاريخ حظراً على فئة كاملة من الأسلحة النووية والتي تنص على أحكام صارمة للتحقق من تدمير هذه الأسلحة نافذة في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي اعتباراً من ١ حزيران/يونيه من هذا العام . ولقد نشر وفد بلدي ووفد الاتحاد السوفياتي معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى وبروتوكولها ومذكرة التفاهم المتعلقة بها للمؤتمر في الوشيتتين CD/798 و CD/800 في وقت سابق هذا العام .

ويسرني أن أبلغكم أن بلدينا ينفذان حالياً بنجاح أحكام التفتيش الواردة في هذه المعاهدة التاريخية . فكما شاهد عدد كبير منكم مؤخراً ، تدمر حالياً القذائف النووية المتوسطة المدى . وترصد المرافق المتمثلة بالقوات النووية المتوسطة المدى لكفالة احترام أحكام المعاهدة . ولقد عملت كعضو في وفد الولايات المتحدة لسدى مفاوضات القوات النووية المتوسطة المدى ، ومن المجزي أن نرى أن العمل الطويل والشاق الذي قام به المتفاوضون ، وأن الجهود المتأنية التي بذلها المسؤولون الحكوميون الآخرون في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، فضلاً عن المسؤولين في الحلفين التابعين لكل من هاتين الدولتين ، قد وصلت إلى نتيجة في نهاية الأمر .

وصحيح أن التخفيضات الكمية المنصوص عليها في معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى تعتبر نسبة صغيرة من الأسلحة النووية الموجودة في حوزة الطرفين . بيد أنه ليس من الصحيح أن لهذه التخفيضات بالتالي مغزى بسيطاً . فالأمر على خلاف ذلك

تماما . إن المعاهدة هي بمثابة بداية عملية تخفيض الأسلحة النووية وستساهم في تخفيضات أخرى ، واستقرار الأمن ، وزيادة الثقة المتبادلة . فضلا عن ذلك ، ومما يتسم بأهمية مباشرة للجهود الأخرى المبذولة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح ، وبوجه أخص بأهمية مباشرة لمفاوضاتنا بشأن الأسلحة الكيميائية ، نظام التحقق الصارم الذي تنطوي عليه هذه المعاهدة والذي سيتبين أنه سابقة مفيدة للاستناد إليها عند صياغة أحكام التحقق اللازمة للاتفاقات الأخرى لنزع السلاح . ولذلك ، لا ينبغي أن يشك أحد في أن هذه الاتفاقية وثيقة هامة وانها تمثل حدثا هاما في عملية نزع السلاح الطويلة والصعبة .

وفي نفس فترة الشهور الخمسة التي مضت منذ ان توليت منصبتي الحالي ، وقّعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي أيضا اتفاقا ينص على الإخطار مسبقا عن إطلاق القذائف التسيارية . ولقد نشر هذا الاتفاق عليكم أيضا في الوثيقتين CD/847 و CD/845 . ويهدف هذا الاتفاق إلى تخفيض خطر نشوب حرب نووية من خلال حادث أو إساءة تقدير أو إساءة فهم . ونعتقد أنه تدبير يؤدي إلى زيادة استقرار العلاقات بيننا وبين الاتحاد السوفياتي . ويساعد الاستقرار والقابلية للتنبؤ على إيجاد بيئة مواتية لاحتراز تقدم في مفاوضات نزع السلاح . ولذلك يتصل هذا الاتفاق اتصالا وثيقا بالجهود التي نبذلها لتحقيق تخفيض حقيقي وجوهري ومنصف وقابل للتحقق في الترسانات النووية الاستراتيجية للجانبين .

وفي ١٢ تموز/يوليه ، بدأت هنا في جنيف المحادثات في ميدان نزع السلاح النووي وفي الفضاء . وكما لاحظ الرئيس ريغان في بيان صدر بهذه المناسبة ، أحرز الجانبان تقدما كبيرا خلال السنوات الست التي استغرقتها المفاوضات .

وفي المحادثات المتعلقة بتخفيض الأسلحة الاستراتيجية . يوجد اتفاق من حيث المبدأ على تخفيض القوات الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة ؛ وعلى فرض حد أقصى يبلغ ٦٠٠٠ رأس حربي محمولة على ٦٠٠ ناقل نووية استراتيجية ؛ وعلى إيجاد حدود قصوى فرعية تبلغ ٩٠٠ رأس حربي للقذائف التسيارية ، و ٥٤٠ رأساً حروبياً محمولة على ١٥٤ قذيفة ثقيلة . واتفق الطرفان أيضا على تخفيض قوة دفع القذائف السوفياتية بنسبة ٥٠ في المائة . وعلاوة على ذلك ، تم التوصل إلى اتفاق يتعلق بقاعدة لاحتساب الأسلحة التي تحملها قاذفات القنابل الثقيلة . ويوجد اتفاق بشأن بعض تدابير التحقق ، بما في ذلك أنواع كثيرة من التحقق بالموقع ، وتبادل البيانات ، وتدابير تقليل احتمالات الغش . وسجل هذا التقدم في نص مشترك لمشروع معاهدة يذكر أيضا ، بالطبع ، مجالات الاختلاف المتبقية .

وفي قمة موسكو ، وضعت قاعدة مشتركة معينة لمفهومي التحقق من القذائف المتحركة - هل ينبغي السماح بها في معاهدة لتخفيض الأسلحة الاستراتيجية - ومعاملة القذائف الانسيابية المطلقة من الجو .

وفي المحفل الذي يتناول قضايا الدفاع والفضاء ، هدفنا هو التوصل مع الاتحاد السوفياتي الى اتفاق بشأن كيفية التحول تدريجيا الى زيادة الاعتماد على أساليب الدفاع الفعالة التي لا تهدد أحداً . ويجري حالياً إعداد اتفاق منفصل بشأن هذه القضايا يعكس المبادئ التي وضع الرئيس ريغان والأمين العام غورباتشيف خطوطها العريضة في قمة واشنطن في كانون الاول/ديسمبر الماضي . وعلاوة على ذلك لا يزال العمل مستمرا بشأن مشروع البروتوكول الذي يهدف إلى تحسين امكانية التنبؤ في الوقت الذي تجري فيه البحوث في مجال الدفاع الاستراتيجي وتتم الاستعدادات اللازمة لاحتمال الانتقال إلى زيادة الاعتماد على الأساليب الدفاعية . ولم يتوقع سوى عدد قليل من الأشخاص في بداية هذه المباحثات أن يتسنى لنا الوصول إلى هذا الحد .

وفي رأينا أن مبادرة الولايات المتحدة للدفاع الاستراتيجي وفرت حافزا هاماً لإجراء مفاوضات جدية في مجال الدفاع والفضاء . فكما قال الرئيس ريغان ، إنها "غاية آمالنا لإيجاد عالم أكثر أمناً" . وبرنامج البحث والتطوير والاختبار الذي تفضلع به الولايات المتحدة يتفق تماماً مع معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ . وكما أوضحنا من قبل ، لن نساوم بشأن مبادرة الدفاع الاستراتيجي أو نعدلها بنصوص تشلها . إننا سنبحثها ، ونختبرها ، وإذا نجحت سنقوم بوزعها !

وأدرك أن كثيرين ممن يوجودون في هذه القاعة سي طرحون السؤال التالي : بعد ست سنوات من المفاوضات ، متى ستستكمل المعاهدة الخاصة بمحادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية (ستارت) ، والاتفاق الخاص بقضايا الدفاع والفضاء؟ وأستطيع أن أجيب على هذا السؤال بأن الولايات المتحدة تسعى إلى وضع اتفاقات راسخة كما أنها لا تتفاوض على حدود زمنية تعسفية . وأستطيع أن أقول أيضاً أن الولايات المتحدة تعتقد أنه عندما يتعلق الأمر بقضايا حيوية للأمن الدولي أن من الأفضل لها ألا يوجد اتفاق على الإطلاق بدلا من أن يوجد اتفاق رديء . ولذلك سنواصل العمل بجدية ولكننا سنلتزم لدى قيامنا بذلك بالصبر .

ودعوني أناقش بإيجاز القضايا المتبقية . فأولا ، ستواصل الولايات المتحدة محاولة فرض حظر على القذائف التسيارية العابرة للقارات المتحركة ما لم يتم التوصل إلى أحكام فعالة للتحقق للحد منها ، ففي هذه الحالة قد نعيد النظر في موقفنا نوعاً . فكما ذكرت من قبل ، حددت بعض العناصر المحتملة لنظام للتحقق في البيان المشترك الصادر في موسكو (CD/846) ، ولكن لا تزال هناك جوانب أخرى هامة من الواجب تناولها .

وشانيا ، تسعى الولايات المتحدة إلى تخفيض الحد المقرر لعدد الرؤوس الحربية المحمولة على القذائف التسيارية العابرة للقارات إلى ٣ ٠٠٠ رأس حربي لكفالة نجاح اتفاق تخفيض الأسلحة الاستراتيجية في تعزيز الاستقرار عن طريق إجراء تخفيضات كبيرة في منظومات الأسلحة المذكورة باللغة التهديد .

وثالثا ، لا تزال الولايات المتحدة يعبثها قلق شديد حول ما إذا كان يمكن التحقق فعليا من الحدود المقررة للقذائف الانسيابية المطلقة من البحر ذات التسليح النووي . ولقد اتفقت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفياتي في قمة واشنطن على البحث عن حل يقبله الطرفان لمسألة تحديد وزع القذائف الانسيابية طويلة المدى المطلقة من البحر ذات التسليح النووي . ولم يتوصل الطرفان حتى الآن إلى حل .

ورابعا ، وفيما يتعلق بالقذائف الانسيابية المطلقة من الجو ، اتفق الطرفان في قمة موسكو على بعض القواعد للتمييز بين فئات قاذفات القنابل الثقيلة ذات التسليح المختلف ، لتحويل قاذفات القنابل من فئة إلى أخرى ، ولاحتساب قاذفات القنابل والرؤوس الحربية . بيد أنه لا تزال هناك قضايا هامة تحتاج إلى حل ، بما في ذلك عدد الرؤوس الحربية الواجب تخصيصها لقاذفات القنابل الثقيلة المجهزة لنقل القذائف الانسيابية النووية المطلقة من الجو ، وكيفية معاملة قاذفات القنابل الصالحة لحمل الأسلحة التقليدية فقط ، والحد المسموح به للقذائف الانسيابية المطلقة من الجو .

وكما ذكرت في مستهل بياني ، تشمل واجباتي الحالية في جنيف رئاسة وفد الولايات المتحدة في المؤتمر الثالث لاستعراض معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ . ولما كان هذا الاستعراض جاريا حاليا ، فلست في وضع يسمح لي بالدخول في أية تفاصيل بشأن هذا الموضوع . ومع ذلك ، أود أن أسترعي النظر إلى أن الولايات المتحدة تعتقد أن وجود الرادار ذي الصفائف المرحلية الواسعة في كراسنويارسك بالاتحاد السوفياتي انتهاك كبير لركن أساسي في هذه المعاهدة وأنه ينبغي اتخاذ تدابير لحل هذه المشكلة الخطيرة .

وبتحويل التركيز على نطاق أوسع نوعا ، اسمحوا لي أن أتناول بإيجاز ما أعتبره مشكلة خطيرة للأمن الدولي : التهديدات الناجمة عن انتشار القذائف التسيارية ، وانتشار القدرة على التفجير النووي ، وانتشار الأسلحة الكيميائية . فانتشار أي منها ليس في مصلحتنا الجماعية ولا في مصلحة الاستقرار الدولي . وكل ما سيؤدي إليه هو زيادة تعقيد مهمة منع نشوب المنازعات على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو حتى العالمية . ولن تؤدي أيضا إلا إلى تعقيد مهمة حل مثل هذه المنازعات طالما أنها بدأت - كما تشهد على ذلك الأحداث المحزنة لمنطقة الخليج .

ومما يدعو إلى السخرية حقاً أنه في ذات الوقت الذي اتفقت فيه الدولتان العظميان الحائزتان للأسلحة النووية على تدمير قواتهما النووية المتوسطة المدى ، أخذت على ما يبدو منظومات من الأسلحة المماثلة في الانتشار في مناطق أخرى من العالم . وتحث الولايات المتحدة جميع الدول الأخرى بشدة على دراسة هذا التطور الذي يشير القلق بعناية وأن تعمل على وضع تدابير لإزالة هذه القذائف التي يؤدي وجودها إلى زعزعة الاستقرار .

ولقد استرعى السيد شولتز وزير الخارجية النظر بوجه خاص لدى إلقاء كلمته في الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرمة لنزع السلاح منذ شهرين إلى المشكلة الناجمة عن انتشار القدرة على التفجير النووي . وأود أن أؤكد هذه الملاحظة اليوم ، لا سيما ما ذكره من أن الولايات المتحدة تنظر إلى هذه المشكلة بوصفها أخطر مشكلة تواجه المجتمع الدولي في مجال الأمن . وبدأ فعلاً التحضير للمؤتمر الرابع لاستعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٠ . وتسعى الولايات المتحدة إلى تحقيق استعراض ناجح لمعاهدة عدم الانتشار وإلى تعزيز هذه المعاهدة والتدابير الأخرى التي تعزز النظام العالمي لعدم الانتشار . وتعارض الولايات المتحدة أي خطة تؤدي إلى إنهاء هذه المعاهدة كما أنها مقتنعة بأن هذا الإنهاء سيكون ضربة خطيرة للأمن العالمي . وسيؤدي القضاء على القيود التي تنطوي عليها هذه المعاهدة إلى آثار وخيمة وإلى زعزعة الاستقرار .

وزيادة انتشار الأسلحة النووية لن تحل المشاكل الأمنية ؛ إنما ستؤدي فقط إلى مشاكل جديدة وزيادة صعوبة مهامنا الراهنة التي ترمي إلى حل الأسباب الكامنة وراء التوترات والمنازعات الإقليمية . ولا تزال الولايات المتحدة تعتقد بشدة أن جميع الدول ستستفيد من الانضمام على صعيد عالمي إلى معاهدة عدم الانتشار .

وفيما يتعلق بانتشار الأسلحة الكيميائية ، فهذه مسألة تتمثل مباشرة بهذا المؤتمر وبالتفاوض لغرض حظر شامل يقبل التحقق فعليا ويتسم بالطابع العالمي حقاً على الأسلحة الكيميائية . ولقد تسبب الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية بما يخالف أحكام بروتوكول جنيف المتعلق بمناهضة الحرب الكيميائية لعام ١٩٢٥ في تضاؤل مفعول هذا الملء وفي التشكيك في قاعدة دولية منعت الدول بنجاح طوال فترة تتجاوز نصف قرن من استخدام الأسلحة الكيميائية بطريقة نظامية كأسلحة حربية . ويزداد ضعف هذه القاعدة الدولية عندما لا يرتب مثل هذا الانتهاك المتكرر لبروتوكول عام ١٩٢٥ إدانة فورية ومؤثرة وعالمية .

وتتعهد الولايات المتحدة بتعزيز القواعد الدولية لمكافحة الأسلحة الكيميائية ، ونحن مقتنعون بأن أنجح الطرق لتحقيق هذا الهدف هي التفاوض لغرض حظر

شامل وقابل للتحقق وعالمي حقا للأسلحة الكيميائية - وهو موضوع سأعود اليه بعد لحظة . بيد أنني أهاب بكم في مفاوضاتكم بشأن هذه الاتفاقية أن تتذكروا الدروس المستفادة من تجربة حرب الخليج .

والى حين استكمال الحظر ، سنعمل أيضا بالاتصال الوثيق مع الآخرين على منع الانتشار الخطير للأسلحة الكيميائية واستخدامها استخداما غير مشروع . وينبغي أن يشمل هذا العمل الضغوط السياسية التي تمارس حسب الاقتضاء لمراقبة الصادرات المتعلقة ببعض المواد الكيميائية المستهدفة بعناية ، وقيام الأمم المتحدة بتقديم الدعم اللازم للتحقيق في جميع حالات الاستخدام المزعوم . ونحث الآخرين على الانضمام إلينا لكفالة عدم استمرار تفاؤل مفعول بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي يتضمن قاعدة ملزمة ضد استخدام الأسلحة الكيميائية .

وأود الآن أن أنتقل من مواطن قلقنا المتعلقة بالانتشار الى المسألة الهامة المتعلقة بالتفاوض لغرض حظر على الأسلحة الكيميائية . وسبق أن عرض السفير فريدسдорف في بيانه أمام هذا المؤتمر في ٢٨ تموز/يوليه الآراء التفصيلية للولايات المتحدة بشأن القضايا الراهنة في هذه المفاوضات . ولا أعتزم تناول نفس الموضوع اليوم . فبالإحدى ، أود أن أعرض بإيجاز النهج العام للولايات المتحدة في هذه المفاوضات . وببساطة ، ان ما تتعهد به الولايات المتحدة هو التفاوض لغرض حظر شامل ، يقبل التحقق فعليا ، وعالمي حقا ، بشأن الأسلحة الكيميائية ، ويشمل جميع الدول التي تملك القدرة على حيازة الأسلحة الكيميائية . ولتحقيق هذا الهدف ، قدمت الولايات المتحدة الى هذه الهيئة في عام ١٩٨٤ مشروع اتفاقية ، CD/500 ، لا يزال الأساس الذي يعتمد عليه موقف الولايات المتحدة .

وفي نفس الوقت ، لا تستهين الولايات المتحدة بصعوبة هذه المهمة وتعقيدها . فرغم التقدم الكبير الذي تم احرازه ، لا تزال المشاكل الصعبة تكتنف ايجاد وسائل فعالة للتحقق ، وتوفير أمن غير منقوص لجميع الدول خلال فترة الانتقال ، وكفالة اتسام الحظر بالعالمية حقا . وفي رأينا أن من المهم التصدي لهذه المشاكل باعتبارها من المسائل التي تتسم بالحاح دائم .

ونوعية الاتفاقية التي نسعى اليها لا يمكن تحقيقها الا عن طريق المفاوضات المتعددة الاطراف . وينبغي أن يكون هذا المؤتمر نقطة لقاء للجهود التي تبذل لتحقيق الحظر . وبالنسبة لقضايا محددة ، قد تسهل المناقشات الثنائية حل القضايا التي تطرأ في المفاوضات المتعددة الاطراف . ولذلك ، وعلاوة على مشاركتنا النشطة والمتواصلة في العمل المتعددة الاطراف ، فاننا نناقش دوريا القضايا الرئيسية مع

الاتحاد السوفياتي ، ومع آخرين ، في محاولة لايجاد حلول يقبلها جميع الاطراف . وفي رأينا ان كلا الجهود المتعددة الاطراف والثنائية أساسية . فضلا عن ذلك ، أدى شـبـوت انتشار الاسلحة الكيميائية الى زيادة احساسنا بضرورة التشاور مع الدول غير المشتركة في أعمال المؤتمر .

وكما تعلمون ، لقد حاولت الولايات المتحدة كثيرا منع الهجوم الكيميائي عن طريق القدرة على المقابلة بالمثل . وسيستمر احتفاظنا بهذه القدرة الى حين القضاء على التهديد بشن هجوم كيميائي عن طريق حظر فعال وقابل للتحقق وعالمي حقا للأسلحة الكيميائية .

وكما يعلم الجميع ، إن الحملة الانتخابية الرئاسية في الولايات المتحدة فـي مراحلها الحاسمة الآن . وتناقش حاليا السياسات البديلة المتعلقة بقضايا كثيرة بدقة . ولكن لا يوجد خلاف بشأن حظر الاسلحة الكيميائية . فارتباط الولايات المتحدة بفرض حظر على الاسلحة الكيميائية ارتباط دائم ومؤيد من الحزبين . وستواصل ادارة ريفان من جانبها السعي بجدية نحو تحقيق هذا الهدف الى حين تولي الادارة الجديدة لمهامها في كانون الثاني/يناير . وسنبذل مجهودا كبيرا مع جميع الوفود لحل المسائل الصعبة التي لا تزال قائمة .

وسأضيف ملاحظة تحذيرية أو ملاحظتين تحذيريتين فقط . فعندما ستحرزون تقدما في أعمالكم بشأن فرض حظر على الاسلحة الكيميائية ، قاوموا الاغراء باستعجال التوقيع مع التفاوض عن التفاصيل . فمما لا يتفق مع الواقع الاعتقاد بأن لجنة تحضيرية أو هيئة حاكمة ما ستتمكن من حل مشاكل استعصت على خبراءكم المحنكين طوال السنوات الماضية . فالخلافات ينبغي أن تحل قبل دخول المعاهدة في حيز النفاذ . أما الملاحظة الثانية التي أود أن أضيفها فهي أن عمليات التفتيش التجريبية قد تفيد كثيرا في الكشف عن المجالات المحتملة للخلاف بينما لا يزال الوقت متاحا لحلها - أي قبل أن تصبح المعاهدة نافذة .

ولقد أشرت الى الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسـة لنزع السلاح . وتشارك الولايات المتحدة في خيبة الامل التي أعربت عنها دول كثيرة لتعذر التوصل الى توافق للآراء حول وثيقة ختامية لهذه الدورة . ولكننا لا نرى أن هذه الدورة قد منيت بالفشل . فكما لاحظ متكلمون آخرون في هذه الهيئة ، يشير تبادل الآراء الذي حدث والعمل الذي تم الاضطلاع به لدى محاولة التوصل الى توافق للآراء بشأن الوثيقة الختامية الى ادراك أعمق للقضايا الحقيقية المشمولة في سعيـنا المشترك لتوفير مزيد من السلم في العالم . فالواقعية في عملنا ليست فكرة سيئة على الاطلاق .

ولا تزال الولايات المتحدة مرتبطة بنهج متعددة الاطراف لتحديد الاسلحة ونزع السلاح ، حيثما يقتضي الامر ذلك ، كما يدل وجودي هنا اليوم على ذلك . وفي الوقت ذاته تتعهد الولايات المتحدة باستخدام أي نهج - بما في ذلك النهج الثنائية والاقليمية - تعتقد أنه يوفر احتمالات لزيادة الامن . وأود أن أسترعي النظر في هذا السياق الى تنفيذ اتفاق ستكهولم ، بما يتضمنه من اجراءات ملزمة للتحقق الموقوعي لرصد الامتثال لبعض الأنشطة العسكرية بصورة مستمرة ومشجعة ، والى مجموعتي المحادثات الدائرتين في فيينا واللتين تهدفان الى التوصل الى اتفاق بشأن عقد جولتين مستقلتين من المفاوضات تتناولان مزيدا من تدابير الامن وبناء الثقة والاسلحة التقليدية ، على التوالي ، في أوروبا .

ويتمس مجال تحديد الاسلحة ونزع السلاح بأنه مجال واسع . وهناك قضايا أخرى تهم هذه الهيئة ، مثل التجارب النووية والفضاء الخارجي ، التي لن أتناولها اليوم حفاظا على الوقت . وفيما يتعلق بالتجارب النووية ، فلقد لخص السفير فريدرسدورف في ١٨ آب/أغسطس رأي الولايات المتحدة بشأن النهج المختلفة لتحقيق حظر فعال وقابل للتحقق للتجارب النووية . وعلاوة على ذلك ، قدم السفير فريدرسدورف الى هذا المؤتمر تقريراً أولياً عن المرحلة الاولى لتجربة التحقق المشتركة التي تمت في ١٧ آب/أغسطس في موقع التجارب في نيفادا . وفيما يتعلق بالفضاء الخارجي ، فلم تحدد الولايات المتحدة حتى الآن أية تدابير عملية اضافية لتحديد الاسلحة في الفضاء الخارجي يمكن تناولها في اطار متعدد الاطراف . بيد أننا لا نزال مهتمين بدراسة القضايا المتعلقة بتحديد الاسلحة الفضائية في مؤتمر نزع السلاح كما أننا نرغب في مواصلة دراستها فيه .

وختاماً ، دعوني أكرر أنه كان شرفاً لي أن أتيحت لي فرصة الكلام أمام مؤتمر نزع السلاح اليوم . واني أتابع أعمالكم باهتمام من واشنطن ، وأتمنى للمؤتمر كل نجاح في تناول القضايا المتعددة الاطراف الواردة في جدول أعماله .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه الهام وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها الى الرئيس . وأعطي الكلمة الآن الى ممثل جمهورية كوريا ، السفير سانغ او ك لي .

السيد لي (جمهورية كوريا) (الكلمة بالانكليزية) : اسمحوا لي ، قبل كل شيء ، أن أعرب عن تقديري بالنيابة عن حكومة جمهورية كوريا للمقرر الذي اتخذته مؤتمر نزع السلاح بدعوة ممثل جمهورية كوريا للاشتراك في الجزء الثاني من دورته لعام ١٩٨٨ ولالقاء كلمة في إحدى الجلسات العامة للمؤتمر .

وأود أن أقدم لكم ، يا سيادة الرئيس ، تهانتي القلبية لتوليكم رئاسة المؤتمر خلال شهر آب/أغسطس . وأود أيضاً أن أنتهز هذه الفرصة لأعرب عن شكري

الخاص للسيد كوماتينا ، الأمين العام للمؤتمر ، وللموظفين الذين يعملون معه لما يبذلونه من جهود مخلصة لأجراء جميع الترتيبات اللازمة للمؤتمر والتحضير له بدقة .

وفي البداية ، أود أن أبدي بعض الملاحظات بشأن الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لنزع السلاح التي اختتمت مؤخراً . فلقد تلقت الدورة الاستثنائية اهتماماً خاصاً كما أنها كانت موضعاً لتوقعات خاصة نظراً لعقدها في ظل خلفية من التطورات الايجابية في نزع السلاح وبوادر من التحسن في العلاقات بين الشرق والغرب . فقد وقّعت وصدقت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى ، وهي أول اتفاق يبرم في أي وقت من الاوقات لازالة فئة كاملة من الأسلحة النووية . وسجل أيضاً تقدم كبير في المفاوضات الجارية هنا في مؤتمر نزع السلاح لابرام اتفاقية بشأن الأسلحة الكيميائية . ومن المشجع بوجه خاص ملاحظة أن مثل هذه التطورات الايجابية تعكس توافقاً متسعاً للآراء في المجتمع الدولي بأن السلم والامن العالميين الحقيقيين لا يمكن كفالتهما على الدوام عن طريق سباق التسلح واستمرار تكديس الأسلحة .

ويدل اشتراك أكثر من ٩٠ زعيماً وطنياً وما يزيد على ٢٠٠ منظمة غير حكومية في هذه الدورة بوضوح على الآمال الكبيرة التي عقدها المجتمع الدولي على الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . ولقد حدث تبادل صريح للآراء بشأن تقييم الحالة الدولية الراهنة والاتجاهات المقبلة لنزع السلاح . وقدم عدد كبير من البلدان مقترحات ببناء عملية لتحديد الأسلحة ونزع السلاح .

ومن المؤسف حقاً أنه لم تتمكن هذه الدورة الاستثنائية من وضع وثيقة ختامية ، رغم الجهود الشاقة التي بذلها مشتركون كثيرون للتوصل الى نهج مشترك لهدف السلم والامن الدائمين . ومع ذلك ، فان وفدي لا يرى أن هذه الدورة الاستثنائية قد منيت بالفشل . اننا نعتقد أن هذه الدورة قد عقدت في الوقت المناسب وانها كانت مفيدة ، حيث ساعدت على الجمع بين المواقف المختلفة التي اتخذتها بلدان مختلفة أو مجموعات مختلفة من البلدان بشأن نزع السلاح في المرحلة الحالية ، وأوضحت مجالات التقارب والاختلاف . ولذلك ينبغي النظر الى الدورة الاستثنائية المذكورة كجزء لا غنى عنه في عملية طويلة للمفاوضات المتعددة الاطراف بشأن نزع السلاح .

ويمكن استخدام الخبرات التي تم اكتسابها في هذه الدورة ، رغم عدم وجود نتائج ملموسة ، كأساس متين لتخطيط المجرى السليم والواقعي للجهود التي ينبغي أن يبذلها المجتمع الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح في المستقبل . وعلى هذا الاساس ، ينبغي اتخاذ اجراءات متضافرة تتسم بالتصميم على ايجاد نهج عالمي لمسائل كثيرة في ميدان نزع السلاح ، اعتماداً على مجالات التقارب في الرأي وبالتوسع فيها .

ويعتقد وفدي أن من أهم المجالات التي يمكن أن نتوقع التوصل إلى إنجازات حقيقية فيها تعزيز نظام عدم الانتشار النووي . ولقد احتفلنا في ١ تموز/يوليه بالذكرى السنوية العشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية . ونجح نظام عدم الانتشار الذي وضعته هذه المعاهدة عموماً في الحد من انتشار الترمانات النووية فيما بين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية . ورغم تعرض هذه المعاهدة للانتقاد لعجزها عن منع سباق التسلح النووي بين القوى النووية ، فإن تعزيز هذا النظام سيساعد على تحقيق نزع السلاح النووي الشامل . ومن الأسباب الرئيسية لمثل هذا التفاؤل الصريح أن هذا النظام يعتمد على دعم دولي استثنائي من جانب ما يزيد على ١٣٠ دولة طرفاً في المعاهدة . ولقد نفذت جمهورية كوريا بأمانة أحكام المعاهدة منذ انضمامها إليها في عام ١٩٧٥ ، وستواصل احتشام تعهدها الأصلي بعدم الانتشار ويحث وفد بلدي جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى هذه المعاهدة على أن تفعل هذا في أقرب وقت ممكن .

ويصادف شهر آب/أغسطس أيضاً الذكرى السنوية الخامسة والعشرين للتوقيع على معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء . وتعتبر معاهدة الحظر الجزئي للتجارب النووية ، إلى جانب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، من أهم الإنجازات في تاريخ المفاوضات المتعددة الأطراف لنزع السلاح . فلقد ساهمت هذه المعاهدة مساهمة كبيرة في إبطاء سباق التسلح النووي وفي الحد من انتشار الأسلحة النووية . بيد أنها لم تتمكن من وقف التطور المستمر للأسلحة النووية نهائياً سواء من حيث النوعية أو من حيث الكمية . فالقوة التدميرية للأسلحة النووية وما يمكن أن تحدثه من خراب في تزايد مستمر وامكانياتها أصبحت مروعة أكثر من أي وقت مضى . ويرى وفدي أنه ينبغي وقف الانتشار الرأسي للأسلحة النووية عن طريق وضع معاهدة أكثر شمولاً لحظر التجارب واعتماد نزع السلاح النووي على نهج تدريجي . وفي هذا الصدد ، نرحب بالاتفاق من حيث المبدأ الذي عقد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي لتخفيض أسلحتهما الهجومية الاستراتيجية بنسبة ٥٠ في المائة . ونأمل أن تسفر المفاوضات الجارية بينهما عن نتائج ايجابية في القريب العاجل .

ومن المؤكد أن لنزع السلاح النووي أهمية كبيرة بالنسبة لهذا المؤتمر ، ولكنه ليس مجال قلقنا الوحيد . فالمجتمع الدولي يواجه تحديات أخرى كثيرة مثل انتشار الأسلحة الكيميائية وأنواع أخرى من أسلحة التدمير الشامل .

ومما يسرنا أن نلاحظ أن مؤتمر نزع السلاح قد حقق تقدماً كبيراً في وضع اتفاقية متعددة الأطراف حول الحظر الكامل والفعال لاستحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية وتدميرها ، رغم ما يتبقى من عمل ينبغي إنجازه قبل إبرامها .

وإبرام اتفاق متعدد الاطراف بشأن الاسلحة الكيميائية مسألة تتسم بأولوية قصوى للمجتمع الدولي ، لا سيما لأنها من أسلحة التدمير الشامل التي يسهل تصنيعها بتكلفة بسيطة . وينبغي البحث عن جميع الطرق الممكنة لكفالة اشتراك جميع الدول التي لديها القدرة على إنتاج الاسلحة الكيميائية . وينبغي لهذه الدول أن تضع معاً وسائل فعالة للتفتيش الموقعي والتفتيش بالتحدي . ونأمل أن يتوصل هذا المؤتمر إلى اتفاقية فعالة وقابلة للتحقق بشأن الاسلحة الكيميائية في القريب العاجل . فكمما نعلم جميعاً ، سيكون إعطاء اللمسات الأخيرة لبعض القضايا التي لم يبت فيها أصعب جزء في هذه العملية ومع ذلك أهم جزء فيها .

وبينما تنقسم الآراء بالنسبة لمفهوم الأمن ، فإن الهدف المشترك للدول هو الأمن القومي . فينبغي احترام مبدأ عدم الإخلال بأمن جميع الدول في المفاوضات المتعددة الاطراف لنزع السلاح . ولا ينبغي اتخاذ تدابير نزع السلاح على حساب مواطني القلق الأمنية للدول المستقلة ، الحائزة للأسلحة النووية أو غير الحائزة لها ، القوية أو الضعيفة ، الكبيرة أو الصغيرة . وفي هذا الصدد ، يعلق وفدي أهمية خاصة على التحقق كتدبير تبقي لنجاح الجهود المبذولة لنزع السلاح . فتدابير التحقق المناسبة والفعالة - لا بد منها للامتناع لأي اتفاق بشأن تحديد الاسلحة ونزع السلاح .

ونرحب بمبادئ التحقق التي وضعتها لجنة نزع السلاح في دورتها الأولى المكرسة للمسائل الفنية لعام ١٩٨٨ كما نؤيدها . ونأمل أن يضع المجتمع الدولي أيضاً مبادئ توجيهية مناسبة للتحقق لازالة مواطني القلق المشروعة لكل دولة وتغطية متطلبات كافة الاتفاقات .

وفي السنوات الأخيرة ، أدرك المجتمع الدولي من جديد أهمية تدابير بناء الثقة لتعزيز السلم والأمن الدوليين . ويتزايد تأييد المزيد من الانفتاح ، والشفافية ، والقابلية للتنبؤ في الشؤون العسكرية ، مما سيؤدي على ما أعتقد إلى إزالة العقبتين اللتين تعترضان الجهود المبذولة لنزع السلاح ، وهما الارتياح والخوف . وينبغي علينا كذلك أن نعزز الحوار البناء وأن ننمي تدابير بناء الثقة لتيسير إيجاد بيئة أكثر مؤاتة لبلوغ هدف نزع السلاح العام الكامل .

واليوم ، دخل العالم في عصر من الوفاق والتعاون اللذين يتجاوزان الإيديولوجيات والأنظمة السياسية . وتكثف دول كثيرة نفسها للوفاء بمطالب التغيير والإصلاح داخليا وخارجيا . وبت مؤخرا بواذر تسوية منازعات إقليمية كثيرة دامت طويلا .

وإزاء جميع هذه التطورات الإيجابية ، لا تزال الحالة المتوترة في شبه جزيرة كوريا دون تغيير . فلا يزال العداء وعدم الثقة سائدين في العلاقات بين جزئي كوريا

حتى الآن وبعد مضي ٣٥ عاما على الحرب الكورية . ولا يحدث أي اتصال أو تبادل جوهري بين الجانبين .

وفي ظل هذه الظروف ، أعلن رئيس جمهورية كوريا السيد روه تاي وو في بيان خاص صدر في ٧ تموز/يوليه ١٩٨٨ مجموعة مبادئ توجيهية سياسية تتكون من ٦ نقاط للمصالحة والتعاون مع كوريا الشمالية . وتهدف هذه المبادرة الجديدة إلى وضع حد للدبلوماسية غير المنتجة التي تتميز بالمنافسة والمواجهة بين الجنوب والشمال تمهيدا لتحقيق سلم دائم وتوحيد شبه الجزيرة الكورية . ونأمل أن توفر هذه السياسة الجديدة ، باقترانها بالاتجاه العالمي للمصالحة والتعاون ، زخما جديدا لتعزيز الحوار والتفاوض بين جزئي كوريا ولتسريع احتمال إعادة التوحيد بالوسائل السلمية .

وأود الآن أن أتناول بإيجاز مسألة نزع السلاح في شبه جزيرة كوريا . فتري حكومتي أن المتطلب الأولي لمفاوضات نزع السلاح بين جزئي كوريا هو إزالة عدم الثقة المتأصلة وإعادة الثقة المتبادلة . وشدد وزير خارجية جمهورية كوريا في خطابه الذي ألقاه أمام الدورة الاستثنائية الثالثة في ١٠ حزيران/يونيه على أهمية بناء الثقة . وبعدما أخذ في الاعتبار حقيقة العلاقات الكورية المتبادلة وتعقيد العوامل الداخلية في نزع السلاح ، عرض نهجا يتألف من ثلاث مراحل لتحقيق نزع السلاح في شبه جزيرة كوريا على النحو التالي : أولا ، ينبغي أن يبني الطرفان الثقة المتبادلة عن طريق استئناف الحوار وتوسيع الاتصالات . وثانيا ، ينبغي إبرام ميثاق عدم اعتداء كترتيب نظامي لمنع عودة الأعمال العدائية . وأخيرا ، ينبغي للطرفين أن يدخلوا في مفاوضات لوضع تدابير ملموسة لتحقيق أهداف نزع السلاح في شبه الجزيرة .

فعندما تعود الثقة المتبادلة بين الجنوب والشمال وتتم الترتيبات النظامية اللازمة للأمن ، سيتاح للجانبين أن يتخذوا مزيدا من الخطوات الملموسة للتفاوض بشأن نزع السلاح في مجالات مثل تبادل المعلومات العسكرية وعقد اجتماعات للخبراء العسكريين . وفي نفس الوقت ، سينظر الطرفان في إقامة رابطة اتصال مباشرة بين السلطات العسكرية وفي وضع ترتيبات للإخطار المسبق بالأنشطة العسكرية الرئيسية ومراقبة المناورات التدريبية العسكرية واسعة النطاق . فستعزز هذه التدابير فرصة الطرفين للتوصل إلى نتائج موضوعية على مائدة مفاوضات نزع السلاح بما ستوفره لهما من صورة أوضح لمخططات الأنشطة العسكرية للطرف الآخر والسماح لهما بذلك بالكشف عن الأوضاع الشاذة بمزيد من السهولة والسرعة .

ونظرا لصعوبة التوصل إلى توافق للآراء في الجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح ، كما دلت على ذلك الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع

السلاح ، فلقد ازدادت أهمية ومسؤولية مؤتمر نزع السلاح ، وهو المحفل التفاوضي المتعدد الاطراف الوحيد في ميدان تحديد الاسلحة ونزع السلاح ، عن أي وقت مضى في مجال صياغة الاتجاهات المقبلة لتحديد الاسلحة ونزع السلاح . وختاما ، أود أن أؤكد من جديد تأييد حكومتي القاطع للجهود المتعددة الاطراف لنزع السلاح ، لا سيما في إطار الامم المتحدة . ويسعدنا كثيرا أن نشترك في أعمال مؤتمر نزع السلاح . وسنبذل غاية ما في طاقتنا من التعاون لمساعدة المؤتمر في إنجاز مهمته الهامة .

الرئيسي (الكلمة بالانكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها إلى الرئيس . وأعطي الكلمة الآن إلى ممثل بلغاريا ، السفير كوستوف .

السيد كوستوف (بلغاريا) (الكلمة بالانكليزية): أود في البداية أن أرحب بزميلينا الجديدين الموجودين بيننا ، السفير فارغا من هنغاريا والسفير أونغ شانت من بورما ، وأتمنى لهما نجاحا كبيرا في أنشطة المؤتمر . ويسرني أن أؤكد لهما حرصي على استمرار التعاون القائم بين وفودنا .

لقد أبدى معظم المتحدثين خلال الجلسات العامة الاخيرة اهتماما خاصا - بل وأستطيع أن أقول اهتماما استثنائيا - بالمفاوضات المتعلقة باتفاقية منع الاسلحة الكيميائية . وهذا طبيعي فعلا . ولقد اقتربت نهاية الدورة الصيفية ، وهذا يدعونا إلى تقييم دورة سنوية أخرى للمؤتمر تركز فيها العمل إلى حد كبير على المفاوضات المتعلقة بحظر الاسلحة الكيميائية . ولذلك يود وفدي أن يعرض موقفه بإمعان النظر في بعض المشاكل الرئيسية في هذه المفاوضات .

فعموما ، جرت المفاوضات في مناخ سياسي مناسب . ولا يعترض أحد على ضرورة انجاز الاتفاقية في أقرب وقت ممكن . وتم توضيح هذا صراحة في بيانات جميع وزراء الخارجية الذين ألقوا كلمات أمام المؤتمر خلال دورته الربيعية . وأكد البيان المشترك لاجتماع قمة موسكو بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة على "أهمية الجهود المبذولة لمواجهة التحديات الفريدة التي يمثلها حظر الاسلحة الكيميائية وذلك كمسألة ملحة على الدوام والتوصل إلى اتفاقية فعالة بشأنها" . وتم التوصل إلى توافق للآراء في الدورة الاستثنائية الثالثة باعتبار وضع اتفاقية لحظر الاسلحة الكيميائية مهمة ذات أهمية خاصة وعاجلة لمؤتمر نزع السلاح . ومرة أخرى أشار البيان الصادر عن اجتماع اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاطراف في معاهدة وارسو إلى أن من الأهداف ذات الأولوية في مجال نزع السلاح عقد اتفاقية حول الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية وتدميرها .

ولقد تعزز الطابع الملحّ لمهمة إزالة فئة كاملة من أسلحة التدمير الشامل التي كان يعتقد انها زالت تقريبا دون رجعة بعد الحرب العالمية الاولى على أثر استخدام الغازات السامة في المراحل الاخيرة من حرب الخليج شعورا جديدا بالحاح هذه المسألة . وينبغي أن يقوي هذا الشعور عزم الدول الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح على تأدية كل ما في طاقتها لكفالة استكمال المفاوضات التي دامت سنوات طويلة في اقرب وقت ممكن . فربما "يفلت الزمام" حقا كما يدعي البعض إذا لم ينفذ الحظر قريبا .

وقد نتساءل عما إذا كان الجو السياسي المناسب قد ترجم إلى نتائج ملموسة في هذه المفاوضات . ومن الصعب الرد ببساطة على هذا التساؤل ما دام نمط المفاوضات الدائرة في المؤتمر يتميز حتى الآن بفترات من النشاط وفترات من الركود . فأولا وقبل كل شيء ، أود أن أشير إلى أن رئيس اللجنة المختصة ، السفير سوجيكا من هولندا ، بذل وما زال يبذل جهودا كبيرة لزيادة سرعة المفاوضات . ولقد أيدى في هذا الصدد بشدة رؤساء الأفرقة العاملة ، الرفيق سيما (تشيكوسلوفاكيا) ، والسيد ماسيدو (المكسيك) ، والسيد نوماتا (اليابان) . ونعرب عن شكرنا الجزيل للسفير سوجيكا ولرؤساء الأفرقة العاملة الثلاثة لإخلاصهم ومساهماتهم .

ومن بين المشاكل التي لم تحل في المفاوضات ، تضخيم قضية عدم إنتاج الأسلحة الكيميائية في الصناعة الكيميائية المدنية . فالهدف من المفاوضات واضح وهو وضع نظام يضمن عدم إنتاج الأسلحة الكيميائية في الصناعة الكيميائية من جهة ، وألا يكون هذا النظام عقبة في سبيل تنمية وإنتاج المنتجات الكيميائية للأغراض السلمية من جهة أخرى . بيد أن تحقيق هذا الهدف مهمة معقدة وصعبة ، إذ أن هناك حاجة إلى صياغة وإقرار أحكام تراعي المتطلبات المختلفة ، ولكن التي يوجد ما يبررها ، أولا ، لمعاملة نوعي الملكية - ملكية الدولة والملكية الخاصة - على قدم المساواة ، وثانيا ، لأخذ الملامح الخاصة للإنتاج التي لا تتعلق فقط بالمجمعات الصناعية الكبيرة وإنما بالمؤسسات المتوسطة الحجم والصغيرة الحجم أيضا في الاعتبار ، وثالثا ، لوضع نظام للتحقق يكون فعالا ومعقولا ماليا ، ورابعا ، لضمان سرية المعلومات . ويستتبع تدعيم المهمة حسب تعريفها أي تطرف ويتطلب قدرا كبيرا من الجهود لإيجاد قاسم مشترك يتيح التوصل إلى حل يوحى بالثقة في سلامة الاتفاقية وفعاليتها .

ويؤيد وفدي جميع الخطوات التي تهدف إلى تعجيل تسوية المشاكل المتمثلة بوضع المادة السادسة . ونرى أن عقد اجتماعات مع ممثلين للصناعة الكيميائية المدنية مبادرة مفيدة . ومن مصلحة المفاوضات أن تستمر مثل هذه الاجتماعات خلال الجزأين الربيعي والصيفي لدورة المؤتمر لعام ١٩٨٩ .

ويرحب وفدي بالمقترح السوفياتي لعقد تجربة دولية في الصناعة الكيميائية المدنية . ونأمل أن تساهم هذه التجربة بطريقة مفيدة في وضع أحكام نظام التحقق اللازمة لعدم إنتاج الأسلحة الكيميائية في الصناعة الكيميائية المدنية . ونود أن نلاحظ مع الارتياح أن الأعمال التحضيرية لهذه التجربة قد دخلت في مرحلة عملية .

وكما ذكر وزير خارجية بلغاريا ، السفير ب . ملادينوف ، أمام المؤتمر في ١٤ نيسان/أبريل ، لا تنتج الصناعة الكيميائية في بلدنا أي سلائف رئيسية للأسلحة الكيميائية مما أدرج في الجدول [٢] . ولذلك لن توجد لدينا غالبا إنشاءات خاضعة للتحقق الدولي الروتيني . ومع ذلك فإننا مهتمون بنتائج التجربة . ونأمل أن تساعد المعلومات التي ستقدم بعد التجربة في وضع الأحكام اللازمة للتفتيش المخصص الذي ستطلع به الأمانة الغنية . ويمكن أيضا مباشرة تجارب دولية لهذا النوع من التحقق في المستقبل .

ومما يشجعنا التقدم الذي أحرز في وضع الأحكام الخاصة بالتفتيش بالتحدي ، أي إجراءات تعيين المفتشين الدوليين وأنشطة المجلس التنفيذي بعد تلقي تقرير التحقق . ونعتقد أنه ينبغي أن يهدف تنفيذ هذا النوع من التحقق إلى تعزيز الامتثال لهذه الاتفاقية . وفي جميع الأحوال ، لا ينبغي أن يوجد الظروف التي تؤدي إلى مواجهة قد تسفر عن آثار عكسية .

وإلى حد ما ، لا تزال مسألة ترتيب تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية ومرافق الإنتاج عقدة لم تحل في المفاوضات . فجميع البلدان حريصة على توفير ضمانات لامنهما القومي . وهذا ما يدعو جميع البلدان إلى محاولة الاطمئنان تماما إلى أن الاتفاقية لن تسمح بوضع ينتقص من أمن أي بلد أو مجموعة من البلدان .

وإذا تم الاتفاق على ضرورة الموازنة بين مخزونات الأسلحة الكيميائية قرب نهاية السنة الثامنة التالية لتنفيذ الاتفاقية ، سيكون من المنطقي تماما أيضا أن تتم عملية التدمير وفقا لجدول يتفق عليه في ظل إشراف دولي صارم .

ويشارك وفدي في الرأي الذي أعرب عنه السفير مارشان من كندا عندما قال أنه ينبغي أن يراعى عند وضع نظام متفق عليه للتدمير المرحلي للأسلحة الكيميائية أن "أحد الاهتمامات الرئيسية هو ضمان ألا تسبب هذه العملية أي انتقاص للأمن القومي ... خلال مرحلة التدمير الحساسة جدا البالغة مدتها عشر سنوات" . ولذلك ، كما يقول زميلي الكندي أيضا ، لا يمكن النظر إلى المقترحات "التي تكون نتيجتها الصافية هي السماح بإنتاج الأسلحة الكيميائية خلال هذه المرحلة الحساسة وانتشارها" كمقترحات ببناءة .

ومما يسرنا أنه قد تم الاتفاق في محاولة انجاز الاعمال المتعلقة بالمادة الخامسة على إدراج المقترح المشترك بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية في "النص الدائر" للاتفاقية .

ومما يثير قلقنا عدم إحراز أي تقدم ملموس في صياغة المادة العاشرة . ونرى أن تقديم المساعدة لدولة عضو في حالة استخدام الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستخدامها ينبغي أن ينبثق من مبدأ الأمن غير المنقوص . كذلك يلزم التفكير في عالمية الاتفاقية . فمن المنطقي أن نتوقع أن تصبح الاتفاقية أكثر جاذبية من الجانبين السياسي والقانوني معا ، إذا تضمنت أحكاما لتقديم المساعدة إلى كل دولة طرف في حالة استخدام الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستخدامها ضدها .

ومقترح الوفد السوفياتي الذي قدمه السفير ي . نازاركين في ١١ آب/أغسطس من العام الحالي لصياغة تدابير جماعية فيما بين الدول الأطراف في الاتفاقية لمقاومة استخدام الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستخدامها مناسب جدا . ونرى أن من المستصوب التفكير في وضع تدابير تجمع بين الطابعين التقني والسياسي .

ومن حيث المبدأ يتفق الجميع في أنه لا ينبغي أن تضر الاتفاقية بالمصالح المشروعة للدول الأطراف في تنمية صناعاتها الكيميائية المدنية . ولقد انتابتنا الحيرة للصعوبات التي ظهرت في عملية وضع الاحكام اللازمة لزيادة التعاون الاقتصادي والعلمي والتقني في مجال انتاج واستهلاك المواد الكيميائية للأغراض السلمية . وبلغاريا حريصة على الاشتراك في مثل هذا التعاون على أساس شئائي ومتعدد الأطراف . ولذلك تعتبر بلغاريا التقدم الذي تم إحرازه في المجموعة ألف من العوامل المشجعة في هذا المجال .

ولقد آن الاوان لتكثيف المفاوضات واتصالها ببعض الجوانب السياسية والمالية للاتفاقية . وصحيح أن المشاكل المتصلة بتكوين المجلس التنفيذي وتشكيل وعمل الهيئات التي سيسند إليها تنفيذ الاتفاقية لها ما يقابلها في العلاقات الدولية . ولكن صحيح أيضا أن طابعها مميز بحيث ينبغي استبعاد اقتباس أي أسلوب بطريقة آلية من التجارب الماضية والحاضرة .

ونلاحظ مع الارتياح أن رئيس اللجنة المختصة ، السفير سوجكا ، قد أعطى زخما للعمل بشأن الاحكام الختامية للاتفاقية . ونعتقد أن الوثيقة المنقحة التي قدمها للمناقشة أساس جيد لعملنا في المستقبل ، فقد أوجدت هذه الوثيقة الحدود المسبقة اللازمة لإحراز تقدم في وضع المواد من الثانية عشرة الى السادسة عشرة - وهي المواد التي تنطوي على أحكام هامة لقابلية الاتفاقية للتطبيق وفعاليتها .

ونرى أن من المرغوب فيه تدعيم الجهود المبذولة لانجاز الاتفاقية بخطوات عملية تؤدي الى تسهيل التوقيع عليها ودخولها حيز النفاذ . ونرحب مع الارتياح بالبيانين اللذين أدلى بهما وفدا استراليا والنمسا فيما يتعلق بغرض رقابة على انتاج بعض فئات المواد الكيميائية والاتجار فيها . وفي هذا الصدد ، أود أن اذكّر المؤتمر بأن حكومتي قد وافقت في ٣٠ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ على مرسوم يضع قيودا على تصدير المواد الكيميائية ذات الغرض المزدوج .

وفي تقديرنا أن الدورة الصيفية ستحرز تقدما في حل بعض المشاكل المتعلقة بالمفاوضات . ولكن هل ينبغي أن نبدي ارتياحا لسير المفاوضات ؟ إننا لا نميل الى اعطاء رد ايجابي على هذا السؤال . ويؤيد وفدي الرأي القائل بضرورة انتهاز فرصة فترة ما بين الدورات قدر الامكان لمواصلة المفاوضات . ومن المستصوب بالنسبة لنا أن نستخدم الفترة من تشرين الثاني/نوفمبر ، أي بعد استكمال أعمال اللجنة الاولى للجمعية العامة ، الى نهاية كانون الثاني/يناير ١٩٨٩ بأسلوب منطقي للغاية . ومن الواضح أنه سيسهل تحقيق هذا الهدف إذا نجحنا في تحديد القضايا التي ينبغي أن تركز المفاوضات عليها خلال فترة ما بين الدورات . فسيلزم اجراء كل ما في طاقته ليتغلب المؤتمر في عام ١٩٨٩ على العقبات الاخيرة التي تعترض طريق انجاز اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية . ووفدي على استعداد للاشتراك بنشاط في هذه العملية .

الرئيس : (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل بلغاريا على بيانه . وبهذا تنتهي قائمة المتحدثين لهذا اليوم . ولقد طلب ممثلان آخران الكلمة وهما ممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية وممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية . وأعطي الكلمة أولا لممثل الجمهورية الديمقراطية الالمانية .

السيد روزه (الجمهورية الديمقراطية الالمانية)(الكلمة بالانكليزية) : يود وفدي أن ينتهز هذه الفرصة ليشكركم بحرارة شديدة على عملكم الناجح كرئيس للمؤتمر في شهر آب/أغسطس . فعملكم المخلص ومهارتكم الدبلوماسية يستحقان تقديرا رفيعا ، كما أنهما يعكسان الدور البناء الذي يؤديه بلدكم في الجهود المبذولة لتعزيز الامن الدولي والاقليمي . وفي نفس الوقت ، أود أن أشكر سلفكم ، السفير تيجا ، على رئاسته في تموز/يوليه ، وأقدم له أطيب التمنيات بالنسبة للمستقبل .

وبالامس ، عاد عدد كبير منا من رحلة رائعة الى الاتحاد السوفياتي . واتيحت لنا فرصة مشاهدة تدمير قذائف SS-20 في الموقع . وبالنيابة عن المشتركين من مجموعة البلدان الاشتراكية ، أود أن أطلب من السفير يوري نازاركين أن يبلغ شكرنا

الخالص الى حكومته والى المساعدين العسكريين والمدنيين الكثيرين الذين وفروا ظروفًا ممتازة لاقامتنا .

فلقد رأينا بداية تنفيذ معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى وشاهدنا تفجيرًا ساحرًا للأسلحة في سبيل السلم . وستحدث تفجيرات أخرى كثيرة من هذا النوع . وبالنظر الى ما حدث من الزوايا السياسية والعسكرية والتكنولوجية ، لقد أصبح من الممكن التخلص من أخطر وسائل التدمير الشامل ، خطوة خطوة . ولأول مرة في التاريخ ، تم تدمير منظومات للأسلحة الحديثة طوعيا في حضور مفتشين من الجانب الآخر وممثلين للأمم المتحدة ومؤتمر نزع السلاح في جنيف والمصافة . ومنذ وقت ليس ببعيد ، لم يكن هذا سوى حلم جميل .

وبعد هذا الحدث ، سيزداد الاهتمام بالتركيز على خطوات المتابعة لازالة جميع الاسلحة النووية . أما فيما يتعلق بتخفيض الترسانات الاستراتيجية للاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الى نصف ما هي عليه ، فالعمل جار في هذا الشأن . وما هو مطلوب هو أن يعقب ما سلف مزيد من "خيارات الصفر" في مجالات أخرى دون أي تعويض عن الاسلحة التي يتم التخلص منها .

وتدمير القذائف SS-20 الذي شاهدناه يحمل أيضا رسالة الى مؤتمرنا . إنه يدعونا جميعا الى بذل كل ما في وسعنا من جهود للاتفاق سويا على مهام متعددة الاطراف في مجالات وقف سباق التسلح النووي ، ونزع السلاح النووي ، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، ومعالجتها . ويعتبر مثال معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى تشجيعا كبيرا للاسراع في إعداد اتفاقية حظر الاسلحة الكيميائية . فلا مجال للهزيمة اذا توفرت العزيمة .

ونود أن نشكر أصدقاءنا السوفيات أيضا للفرصة التي أتاحوها لنا لزيارة النصب التذكارية لمدينة فولغوغراد الباسلة . ففي هذا المكان توقف زحف الفئرة الفاشيست وتحول مجرى الحرب العالمية الثانية التي اودت بعدد كبير من الضحايا بالقوة . ولقد شعر كل منا بالعلاقة الجوهرية بين تاريخ هذه المدينة وما حدث في موقع تدمير القذائف SS-20 . وما يلزم عمله هو كفالة السلم لانفسنا وللأجيال التي ستأتي من بعدنا عن طريق نزع السلاح ، وزيادة الامن الدولي والتعاون السلمي فيما بين جميع الدول والشعوب . وهذا أيضا هو الغرض من عمل مؤتمرنا هنا في جنيف .

الرئيسي (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية على بيانه وعلى الكلمات الطيبة التي وجهها الى الرئيس . وأعطي الكلمة الآن الى السفير نازاركين .

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : سيتألف بياني المختصر من جزئين . فغيما يتصل بما أعلنه مدير وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الولايات المتحدة ، السيد بيرنز ، بشأن اقامة محطة رادار كراسنويارسك في الاتحاد السوفياتي ، أود أن أقول ما يلي . من المعروف تماما أن محطة رادار كراسنويارسك محطة مخصصة لاقتفاء أثر الاجسام الفضائية وأن استخدامها ليس محظورا بموجب معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وفي نفس الوقت ، وبروح من حسن النية ، أبدى الاتحاد السوفياتي استعداداه لازالة الاجهزة الموجودة في مرفق كراسنويارسك اذا تم التوصل الى اتفاق بشأن الامتثال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية حسبما تم التوقيع عليها في عام ١٩٧٢ لفترة يتم الاتفاق عليها .

ويتصل الجزء الثاني من بياني بموضوع مختلف . فأود أن أعرب عن امتناني لممثل الجمهورية الديمقراطية الألمانية الموقر ، السفير روزه ، والوفود التي تحدث بالنيابة عنها ، لتقييمه الايجابي للغاية لمبادرة الاتحاد السوفياتي المتعلقة بتنظيم رحلة لمشاهدة تدمير بعض القذائف عملا بمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى . وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لمن اشتركوا في الزيارة وأعربوا شخصيا عن امتنانهم للجانب السوفياتي لتنظيمها . وسيلف الوفد السوفياتي موسكو بتقييمهم للتجربة .

ولقد اتصل بي عدد كبير من المشتركين في الزيارة أيضا لسؤالي عن عدد الدول التي أرسلت ممثلين عنها . واعتقد أن من المفيد تقديم الاحصائيات التالية . لقد اشترك في الزيارة ممثلون من ٤٠ دولة ، دون احتساب الاتحاد السوفياتي بالطبع ، منهم ممثلون من ٣٢ من البلدان الاعضاء في مؤتمر نزع السلاح ، و ١٥ من البلدان التي دعيت لالقاء كلمات أمام مؤتمر نزع السلاح . وحضر أيضا الأمين العام للمؤتمر السيد كوماتينا ، الذي كان يمثل في نفس الوقت الأمين العام للأمم المتحدة ، ونائب الأمين العام للمؤتمر السيد بيراساتيغي . وكان مجموع عدد المشتركين من مؤتمر نزع السلاح ٦٤ شخصا . وكان هناك أيضا بضعة مندوبين من مجلس الأمن أو ممثلون عنهم ، وعدد كبير من الصحفيين .

وأعتقد أن هذه التجربة ، التي شاهدنا فيها بأعيننا التنفيذ العملي لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى المعقودة بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، ستعطي زخما لعمل مؤتمر نزع السلاح . والواقع أننا شاهدنا مولد عصر سيكون خاليا من الأسلحة النووية . وأتمنى أن يأتي الوقت الذي سنشاهد فيه خطوات لتنفيذ اتفاقات متعددة الاطراف لنزع السلاح أيضا في مجالات الأسلحة النووية والكيميائية والتقليدية .

الرئيسي (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية على بيانه . هل يرغب أي عضو آخر في تناول الكلمة ؟ أعطي الكلمة للسفير فريدرسدورف .

السيد فريدرسدورف (الولايات المتحدة الأمريكية) (الكلمة بالانكليزية) : أصدرت وكالة تحديد الأسلحة ونزع السلاح في الولايات المتحدة هذا الأسبوع بياناً موجزاً بعنوان "الانتهاك السوفياتي لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لعام ١٩٧٢ : رادار كراسنويارسك" . وأود ، بعد اذنكم ، أن أقرأ على المؤتمر ما ورد في هذا البيان الصادر عن الولايات المتحدة .

"معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية - وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية في عام ١٩٧٢ ، ثم وقعتا في وقت لاحق على البروتوكول الخاص بهذه المعاهدة الذي أصبح نافذاً في عام ١٩٧٦ . وتغرض المعاهدة والبروتوكول معا حظراً على وزع منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، مع السماح استثنائياً لكل طرف بوزع منظومة واحدة للقذائف المضادة للقذائف التسيارية حول منطقة عاصمته الوطنية أو ، عوضاً عن ذلك ، في منطقة وحيدة لوزع القذائف التسيارية العابرة للقارات . ومن الأهداف الرئيسية لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية منع وزع دفاع اقليمي يقوم على هذه القذائف . وتضع المعاهدة حدوداً لمنظومات القذائف المذكورة ، بما في ذلك رادارات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، وتقيّد رادارات الانذار المبكر بهجوم بالقذائف التسيارية ، تلك الرادارات التي يمكنها حسب موقعها وتوجيهها وقدرتها أن تساهم في إقامة دفاع يقوم على القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

"رادار كراسنويارسك - ينتاب الولايات المتحدة منذ عدة سنوات قلق شديد لعدم الامتثال السوفياتي لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، ولا سيما لاقامة رادار ذي صفائف واسعة التدرّج بالقرب من كراسنويارسك في سيبيريا ، لأن موقعه وتوجيهه يشكلان انتهاكاً كبيراً لعنصر أساسي في المعاهدة . فوفقاً للمعاهدة المذكورة ، الوظيفتان الوحيدتان المسموح بهما لرادار ذي صفائف واسعة التدرّج بذات الموقع والتوجيه اللذين يتصف بهما رادار كراسنويارسك هما اقتفاء الاثر في الفضاء والاساليب التقنية الوطنية للتحقق .

" بيد أننا نرى ، بناء على أدلة دامغة ، أن رادار كراسنويارسك قد صمم أساساً للكشف عن القذائف التسيارية واقتفاء أثرها وليس لاقتفاء الاثر في الفضاء والوسائل التقنية الوطنية للتحقق كما يدعي السوفيات . وفضلاً عن ذلك ، يسد رادار كراسنويارسك ثغرة رئيسية في التغطية التي توفرها الشاشة

السوفياتية للكشف عن القذائف التسيارية والانذار بوجودها واقتفاء أثرها . والموقع الذي يوجد به الرادار يسمح له بالانذار بحدوث هجوم بالقذائف التسيارية ، وبالحصول على بيانات عن مواصفات الهجوم تتيح للقوات الاستراتيجية السوفياتية الرد عليه في الوقت المناسب ، وهذا يمكن أن يساعد في تخطيط المعركة للقوات الدفاعية السوفياتية .

"وتتسم اقامة رادار ذي صفائف واسعة التدريع مثل الرادار الذي اقيم بالقرب من كراسنويارسك بأهمية خاصة لأن مثل هذه الرادارات تعتبر دائما من العناصر التي لا غنى عنها في الفترة الطويلة التي تمر بين اعداد الدفاع الاقليمي واستكمالها . فرادار كراسنويارسك بالاضافة الى الانشطة السوفياتية الأخرى في مجال القذائف المضادة للقذائف التسيارية وفي المجالات المتعلقة بهذه القذائف يشير الشك حول قيام الاتحاد السوفياتي بتجهيز دفاع لاقليمه الوطني بالقذائف المضادة للقذائف التسيارية .

" ولقد أشارت الولايات المتحدة مع الحكومة السوفياتية منذ تموز/يوليه ١٩٨٣ ما تشعر به من قلق بالنسبة لرادار كراسنويارسك . ورغم حرص الحكومة السوفياتية على اعطاء الانطباع بأنها تتولى دراسة مواطن هذا القلق ، فانها لم تتخذ الاجراءات اللازمة لحلها . وفي تشرين الأول/ اكتوبر ١٩٨٧ ، قال الامين العام غورباتشيف لوزير الخارجية شولتس أنه سيفرض وقفا اختياريًا لمدة سنة واحدة على اقامة رادار كراسنويارسك . ولقد عرض المسؤولون السوفيات ، من حين لآخر ، اتخاذ اجراءات بشأن رادار كراسنويارسك غير المشروع ولكن مقابل تنازلات من الولايات المتحدة . ولا توافق الولايات المتحدة على أي من المقترحين : فالتزام السوفيات بالتقيد بأحكام معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية لا يقبل اي تسوية او شروط . واسلوب حل هذه القضية هو ازالة رادار كراسنويارسك دون تأخير او شروط مسبقة .

" استعراض معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية - وفي ٢٤ آب/أغسطس ، بدأت الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ثالث استعراض خمسي لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية . وبموجب هذه المعاهدة ، الغرض من هذه الاستعراضات الدورية هو اعطاء فرصة لكل جانب لمناقشة عمل المعاهدة بطريقة شاملة وابداء مواطن قلقه بشأنها . والقلق الرئيسي الذي تشعر به الولايات المتحدة هو الانتهاكات السوفياتية للمعاهدة ، خاصة رادار كراسنويارسك . ولذلك سيكون هدفنا الرئيسي في الاستعراض هو الالحاح على السوفيات لتمحيص هذه الانتهاكات . وسنوضح للاتحاد السوفياتي أن وجود رادار كراسنويارسك يدعو الى طرح مسألة مدى استمرار قابلية معاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية للتطبيق . فما لم يحل انتهاك كراسنويارسك ستفطر الولايات المتحدة الى النظر في ممارسة حقوقها بموجب القانون الدولي والسي

اتخاذ ردود فعل ملائمة ومناسبة . وفي هذا السياق ، سينبغي للولايات المتحدة أن تنظر أيضا فيما اذا كانت ستعلن ام لا أن رادار كراسنويارسك يعتبر خرقة مادية لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية .

"ولقد أصدر رئيس الولايات المتحدة توجيهاته الى وزارة الدفاع ، التي تعمل مع وكالات أخرى معنية ، والى الكونغرس بإعداد مجموعة من ردود الفعل الملائمة والمناسبة اذا ما استمر الاتحاد السوفياتي في رفض تصحيح انتهاك كراسنويارسك . وبعد الاستماع الى ما سيقوله السوفيات في الاستعراض الخمسي ، سيتشاور الرئيس مع الكونغرس ومع حلفائنا فيما يتعلق بالخطوات التالية " .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر ممثل الولايات المتحدة الأمريكية على بيانه . هل يرغب أي عضو آخر في تناول الكلمة ؟ أعطي الكلمة للسفير نازاركين .

السيد نازاركين (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (الكلمة بالروسية) : فيما يتصل بالبيان الذي تلاه الآن ممثل الولايات المتحدة الموقر ، السفير فريدرسدورف ، أود أن أشير الى أن المسائل المتملة بالامتنال لمعاهدة القذائف المضادة للقذائف التسيارية هي قيد النظر في إطار لجنة استشارية دائمة على أساس ثنائي . ولقد سبق للجانب السوفياتي أن قدم للجانب الأمريكي في هذه اللجنة التوضيحات اللازمة والمتعلقة بمواطن الشك التي أثارها هذا الجانب فيما يتصل بإقامة محطة رادار كراسنويارسك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر السفير نازاركين على بيانه . هل يرغب أي عضو آخر في تناول الكلمة في هذه المرحلة ؟ لا أرى أحدا .

حسب الاتفاق الذي تم في جلستنا العامة الماضية ، أعترم الآن أن أعرض على المؤتمر التوصية الواردة في الفقرة ١٠ من التقرير المرحلي للدورة السادسة والعشرين لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية (CD/853) لاعتمادها . ويقترح الفريق أن تعقد دورته المقبلة في الفترة من ٦ الى ١٧ آذار/مارس ١٩٨٩ . وإذا لم يكن هناك أي اعتراض ، سأعتبر أن المؤتمر يعتمد التوصية الواردة في الفقرة ١٠ من التقرير المرحلي .

وقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : طلب مني رئيس اللجنة المخصصة للضمانات الامنية السلبية أن أعلن أنه ستعقد مشاورات غير رسمية فيما بين أعضاء اللجنة بعد رفع هذه الجلسة العامة مباشرة في القاعة A.206 .

وكما نعلم جميعا ، السفير دوغلاس روش من كندا موجود في جنيف للتشاور مع أعضاء المؤتمر للتحضير لأعمال الدورة المقبلة للجنة الأولى للجمعية العامة . وحسبما أعلم ، لقد سبق أخطار الأعضاء عن المشاورات المعقودة مع المجموعات المختلفة . وفي هذا الصدد ، أود أن أشير فقط الى أنه سيعقد اجتماع مع أعضاء المؤتمر في هذه القاعة غدا في الساعة الرابعة مساء .

وأود أيضا أن أخطر الأعضاء بأن الامانة ستقوم اليوم بتعميم فروع مختلفة من مشروع التقرير السنوي الذي سيقدم الى الجمعية العامة للأمم المتحدة . وسيتاح النص الانكليزي للأجزاء الفنية بعد ظهر اليوم ، وستتاح اللغات المختلفة بعد ذلك مباشرة ، يوم الخميس ، وربما في بعض الاحوال بعد ظهر يوم الاربعاء . وسترد الاجزاء الفنية في الوثيقة CD/WP.348 . وتشمل الوثائق المدرجة في الوثيقة CD/WP.348 جميع الوثائق التي صدرت حتى الوثيقة CD/863 ، بما في ذلك هذه الوثيقة . وستتاح مشاريع الفقرات الموضوعية أيضا فيما يتصل بالبند ١ و ٢ و ٧ من جدول الاعمال في الوثائق CD/WP.349 ، و CD/WP.350 ، و CD/WP.351 . وهنا أيضا ستتاح النصوص الانكليزية اليوم ، وستتاح النصوص باللغات الاخرى بعد ذلك يوم الخميس . وسينص الجدول الزمني للجلسات التي ستعقد في الاسبوع القادم ، والذي منعمده في جلستنا العامة يوم الخميس المقبل ، على جلسات متخصم للنظر في هذه الوثائق .

ولما كانت جلسة اليوم هي آخر جلسة عامة بالنسبة لشهر آب/أغسطس ، امحوا لي ان أدلي ببيان ختامي قصير في نهاية فترة رئاستي . فكما نعلم ، معظمنا عاد توا من مشاهدة تجربة لازالة القذائف السوفياتية ، وهي احدى الجوانب الهامة لتنفيذ معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى . ولذلك أود أن اطلب من زميلنا الموقر ، السفير نازاركين ، أن يبلغ مرة أخرى امتناننا للحكومة السوفياتية لاتاحة الفرصة لنا لمشاهدة تجربة التدمير ، فضلا عن التنظيم المتقن لزيارتنا ، وحسن معاملتنا ، وكرمها المتناهي .

وكما يعلم الممثلون الموقرون ، عقدت مشاورات خلال شهر آب/أغسطس مع منسقين مختلفين من كل مجموعة ومع السفير فان من المين للنظر في الترتيبات التنظيمية المتملة بالبند ١ و ٢ و ٣ و ٧ . وعقدت جولتان من الجلسات العامة غير الرسمية للنظر في الامهام القيم الذي قدمته مجموعة السبعة فيما يتعلق بتحسين عمل مؤتمر نزع السلاح وفعاليته وتوسيع عضويته . وبالإضافة الى ذلك ، عقدت جولة مشاورات مع منسقين من المجموعات الثلاث ومع السفير فان بشأن التقرير الذي سيقدمه المؤتمر الى الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة . وعقدت أيضا مشاورات أخرى

مع رؤساء اللجان المختلفة فيما يتعلق بتقديم تقاريرهم الى المؤتمر . وأرى أن هذه المشاورات والجلسات مفيدة جدا وأنه يمكن استخدام الافكار والمساهمات الجديدة التي نبتت منها في أعمالنا المقبلة .

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة للاعراب عن امتناني لجميع الوفود لما أبدته من دعم وتفاهم أعضاء لي بالتأكيد الطريق لدى اضلاعي بمهام الرئاسة خلال شهر آب/أغسطس . وأوجه شكري أيضا الى الأمين العام للمؤتمر ، السفير كوماتينا ، ونائب الأمين العام ، السفير بيراساتيغي ، فضلا عن أعضاء الأمانة الآخرين ، والمترجمين الشفويين ، والمترجمين التحريريين ، وموظفي المؤتمر ، لمساعدتهم القيمة في الجهود المبذولة لحسن سير العمل في الجلسات . كما أود أن أعرب أيضا لخلفي ، السفير أردكاني من ايران ، أطيب التمنيات وتعهد وفدي بموافاته بالدعم الكامل . ومرة أخرى ، أقدم لكم جزيل الشكر .

وما دامت لا توجد أعمال أخرى اليوم ، أعتزم الآن فض هذه الجلسة العامة . بيد أنني أود أن أعلن قبل القيام بذلك أنه مطلوب من أعضاء مجموعة ال ٢١ البقاء في هذه القاعة بعد انتهاء الجلسة العامة لعقد جلسة يناقشون فيها قضايا عاجلة متصلة بالقضاء الخارجي .

وسوف تعقد الجلسة العامة التالية لمؤتمر نزع السلاح يوم الخميس ١ أيلول/سبتمبر في الساعة ١٠/٠٠ .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٠٠